

السمو واكثر منه فعليه دم انتهى ولا فرق بين كشمه واكسند
في وجوب اجزا بالدهن عند ناو هل ينفع من الدهن في الثوب
ام لا المفهوم من كلام الفارسي اجر التفاضيل التي في الطيب فيه
فمن ان اراد به الدهن المطيب فظاهر لانه طيب واما غير
فبعيد عن كفاية لانه لا ارتفاع فيه بل هو ملوث انتهى **قوله**
وقال الصدوق لانه من الأطعمة زاد في النهر الا ان فيه ارتفاعا فان كان
اجنابة قاصح انتهى **قوله** فان الروائح تلغ فيه يعني فيصير طيبا
كما بيض لما كان اصله صديد يجب بكمه فتمت كما يجب بالصيد
كذا في الكشف وقال في النهر ولما نزل ان يقول كونه بصير
طيبا بالغا الروائح فيه لا يقتضي كما قد به بخلاف البيض فانه يغير
ان يصير صيد انتهى **قوله** والزئبق قال في الفتح الزئبق بالنور
الياسمين انتهى وفي القاموس الزئبق كجفهر دهن الياسمين
وورده انتهى وفي البنابة وقالت الشراح كلام هو دهن الياسمين
قلت في بلاد كشم وحلب لا يقال كزئبق الا لعضبان طواق
عليها شجيرات صفراء لها رائحة طيبة ولها منظر حسن كل قضيب
قد يذراع او اكثر انتهى **قوله** والبان هو شجر لحيث ثمره دهن
طيب قاله الملا على **قوله** وهذا اذا استعمل على وجه التطيب الاشارة
الى ما فيه الخلاف وهو الزيت الخالص فيصير المعنى والزيت
الخالص اذا استعمل على وجه التطيب فيه الخلاف اما لو ادوى
جرحه **قوله** ولو ادهن بالشحم او بالسنن فلا يثني عليه لانه ليس
بطيب اصلا كذا في السمن **قوله** قيل جوابه لانه يعني فلا رائحة له

فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العراة كذا في الفتح **قوله** اوله
ثوبا مخيطا اخر قال الملا على اي اللبس المعول على قدر كبدت
او قدر عضونه بحيث يخط به سوا الخياطة او نسج او لاصق او غير
ذلك وكذا احكم تغطية بعض الاعضاء بالمخيط او غير انتهى وفي
الفتح ليس يعتبر المفهوم بل لوجع اللباس عليه دم واحد انتهى
وفيه ايضا لئس المخيط ان يحصل بواسطة الخياطة اشتمال على كبدت
واستسك فايها انتهى انتهى لئس المخيط انتهى وفيه ايضا ولا بأس
ان يفتق كمل ويل الى موضع التكة فياثر به وان يلبس المكعب اذا
كان في وسط القدم لان الحاصل هو الحاصل من قطع الخنيز
اسفل من الكعبين وقد ورد النص باطلاق ذلك بخلاف الحوب
فانه كالحق فلبس يوما سوجب للدم انتهى **قوله** مخيط قال في كناية
اصله مخيوطا كبيع اصله مبيوعا اشتملت الصفة على الياء اخذت
فاجتمع ساكنان اخذت الواو وكثرت الحركات لاجل الياء انتهى **قوله**
الاذا نزع اخر كذا اذا تعدد سبب اللبس كما اذا اضطر الى العامة
فلبسها مع فيص كان عليه كفارتان يخير في التي للضرورة وان
دام على اللبس بعد زوال الضرورة التي اللبس لها عليه كفارة اخر
خلاف ما اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبا بين او قلنسوة فلبس
معها عامة فان عليه كفارة واحدة لا تتعدد سبب كذا اخر
في العبر **قوله** والا تصدق وفي بعض الحواشي وان البسج ومخالا لا
تخيط او طيبة فلا يثني عليه بل اجماع وكذا اذا قتل قالا على غير
كذا في الفتاوى لان اللبس غير محظور من كل الوجوه فاذا فعل